تحرك عاجل

احتجاز كنديين في مصر

احتجزت النيابة العامة في مصر شخصين يحملان الجنسية الكندية بتهم تتعلق بالاحتجاجات العنيفة التي وقعت في العاصمة المصرية القاهرة بتاريخ 16 أغسطس/ آب الماضي.

وصل الطبيب طارق لوباني والاستاذ الدكتور جون غريسون إلى مصر يوم 15 أغسطس/ آب الماضي بهدف التوجه على الفور إلى غزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث يعكف طارق اللوباني على إرساء علاقات تعاون بين المستشفى الجامعي في غزة والمستشفى الذي يعمل فيه بكندا. وكان جون غريسون يرافقه لتوثيق الأوضاع في غزة بوصفه مخرج أفلام. ولقد اضطُر الرجلان إلى المكوث في مصر لحظة وصولهما نظراً لإغلاق الحدود مع غزة حينها.

وفي 16 أغسطس/ آب كانا متواجدين في محيط ميدان رمسيس وسط القاهرة الذي شهد عصر ذلك اليوم وقوع صدامات عنيفة بين أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي وقوات الأمن وسكان المنطقة. واعتُقلا في العاشرة من مساء اليوم لحظة اقترابهما من عناصر قوات الأمن للسؤال عن كيفية الوصول إلى الفندق الذي يقيمان فيه. ويُحتجز الرجلان الآن في سجن طرة جنوب القاهرة، وهما على اتصال بمحامييهما وممثلي قنصلية بلدهما.

وعقب اعتقالهما، أمر وكيل النيابة بحبسهما مدة 15 يوماً على ذمة التحقيق في التهم المنسوبة إليهما والمتمثلة "بتدمير الممتلكات العامة" و"ارتكاب أعمال العنف" و"حمل السلاح" و"التحريض على العنف". وقام وكيل النيابة بتجديد أمر حبسهما مدة 15 يوما أخرى في 31 أغسطس/ أو نحو ذلك إلى حين استكمال التحقيق.

ويُحتجز الرجلان الآن رفقة مئات المصريين الذين أُلقي القبض عليهم أثناء الصدامات التي وقعت يوم 16 أغسطس/ آب الماضي، وكذلك رفقة أجانب آخرين ممن وجدوا أنفسهم عالقين وسط أعمال العنف التي وقعت يومها. ويعتري منظمة العفو الدولية القلق حيال احتمال اتهام الرجلين بارتكاب طائفة واسعة من الجرائم دون أدنى مراعاة على ما يظهر لمسؤوليتهما الفردية الجنائية عن تلك الأفعال من عدمها، وهو ما ينسحب على مئات آخرين ممن اعتُقلوا ذلك اليوم.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية أو الإنكليزية أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات المصرية على إخلاء سبيل كل من طارق لوباني وجون غريسون إلا إذا كان بحوزتها أدلة مقبولة قانوناً تبيح محاكمتهما أمام محكمة مدنية بما يراعي المعايير الدولية المعتمدة في مجال المحاكمات العادلة ودون اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام؛
- ومطالبة تلك السلطات بالاستمرار في السماح للرجلين بالاتصال بمحامييهما وأسرتيهما وممثلي قنصلية بلدهما.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2013 **إلى:**

الرئيس المؤقت	**وزير الدفاع**	**النائب العام:**

عدلي منصور مكتب الرئيس قصر الاتحادية القاهرة، جمهورية مصر العربية فاكس رقم: 1441 391 2 202+ **المخاطبة: فخامة الرئيس**	الفريق اول عبد الفتاح السيسي وزارة الدفاع القاهرة، جمهورية مصر العربية فاكس رقم: 6004 290 2 202+ الرقم المشترك للهاتف والفاكس: 6227 291 2 202+ **البريد الإلكتروني:** **mmc@afmic.gov.eg** **المخاطبة: معالي الوزير**	هشام محمد زكي بركات مكتب النائب العام دار القضاء العالي، 1 شارع 26 يوليو القاهرة، جمهورية مصر العربية فاكس رقم: ;4716 577 2 202+ 7165 575 2 202+ (يتم إغلاق خدمة الفاكس عقب انتهاء ساعات العمل الرسمي؛ توقيت مصر هو توقيت غرينيتش + ساعتين) **المخاطبة: سيادة المستشار**

يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين المصريين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 4 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة: .

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

احتجاز كنديين في مصر

معلومات إضافية

نزل آلاف المصريين إلى الشوارع في 30 يونيو/ حزيران الماضي لمطالبة الرئيس محمد مرسي بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة. وكان ذلك إيذاناً باندلاع موجة جديدة من الاحتجاجات ضد حكم مرسي. وفي غضون الأيام القليلة التي تلت ذلك اليوم، نزل أنصار مرسي إلى الشوارع أيضا بغية تنظيم احتجاجات مضادة. وشهدت العديد من الاحتجاجات وقوع صدامات بين أنصار الرئيس ومناوئيه.

وفي ليلة الثالث من يوليو/ تموز، أعلن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي تعليق العمل بالدستور، وأن محمد مرسي لم يعد رئيساً للبلاد. وعين السيسي رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر، عدلي منصور، رئيساً جديدا لمصر، وقال أن حكومة مؤقتة سوف تدير شؤون البلاد إلى حين إجراء انتخابات جديدة. وفي الأسابيع التي أعقبت يوم 3 يوليو/ تموز، أوقعت أعمال العنف السياسي عشرات القتلى بين أنصار مرسي ومناوئيه. وواجه أنصار مرسي في الشوارع حملة قمع دموية بوتيرة متصاعدة شنتها قوات الأمن، مما أوقع 51 قتيلاً يوم 8 يوليو/ تموز بالقرب من مقر نادي الحرس الجمهوري في مدينة نصر بالقاهرة، بالإضافة إلى سقوط أكثر من 80 قتيلاً يوم 27 يوليو/ تموز في محيط ميدان رابعة العدوية. وعشية أعمال العنف التي اندلعت يوم 14 أغسطس/ آب الماضي، قُتل أكثر من 480 شخصا لدى قيام قوات الأمن بفض اعتصامات ضخمة في مدينة نصر.

وفي 16 أغسطس/ آب، قُتل 97 شخصا جراء أعمال العنف التي وقعت في القاهرة على خلفية تحول احتجاجات قام بها أنصار الرئيس المعزول مرسي في ميدان رمسيس إلى صدامات عنيفة. وتشير الأدلة التي قامت منظمة العفو الدولية بجمعها إلى أن أنصار مرسي كانوا مدججين بالسلاح واستخدموا الذخيرة الحية ضد الشرطة وسكان المنطقة الذين وقفوا إلى جانب قوات الأمن. ومع ذلك، لقي بعض المارة والمحتجون السلميون حتفهم أيضا جراء الفوضى التي عمت المكان.

ولقد فشلت قوات الأمن في السيطرة على الأوضاع أو الرد على أعمال العنف الموجهة ضدها بطريقة محسوبة ومسؤولة بهدف التقليص من حجم الخسائر في الأرواح. ولقد حرصت منظمة العفو الدولية على توثيق حادثة شهدت قيام قوات الأمن بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع داخل مسجد الفتح، مما أدى إلى وفاة امرأة على الأقل جراء الاختناق.

وأما عدد من المسيرات المؤيدة لمرسي التي حاولت الانضمام إلى موقع الاحتجاج الرئيس في ميدان رمسيس، فسرعان ما تحولت هي الأخرى إلى صدامات عنيفة مع سكان المنطقة الذين سعوا إلى الحيلولة دون دخول المتظاهرين إلى أحياء المنطقة. وسقط ضحايا جراء ذلك في صفوف أنصار مرسي وسكان المنطقة وقوات الأمن.

واستمر الاقتتال العنيف لساعات في محيط قسم شرطة الأزبكية حيث سرعان ما تطورت المشاجرات بين أنصار مرسي وسكان المنطقة إلى معارك شهدت إطلاق نار كثيف بين المحتجين وقوات الأمن بمساندة من

سكان المنطقة. واتضح فيما بعد أن مبنى قسم الشرطة قد امتلأ بالثقوب التي أحدثها الرصاص. وتم توثيق وقوع قتلى في صفوف الطرفين، قضى معظمهم جراء إصابته بطلق ناري. وأبلغ مدير قسم شرطة الأزبكية العميد عماد فوزي عن مقتل اثنين من ضباط الصف في قوات الأمن، فيما أُصيب ثلاثون آخرون بجراح جراء أعمال العنف تلك.

واشتدت حدة الصدامات التي وقعت بالقرب من مسجد الفتح عقب صلاة الجمعة بقليل، وذلك بعد وصول مسيرة مؤيدة لمرسي إلى جسر 6 أكتوبر محاولةً الانضمام إلى الاحتجاج الرئيسي في ميدان رمسيس.

وأثناء تلك الحوادث وفي الفترة التي أعقبت وقوعها، شنت قوات الأمن حملة اعتقالات عشوائية واسعة ألقت القبض خلالها على أكثر من 650 شخصاً بينهم نساء وأطفال، احتُجز معظمهم بدعوى طائفة واسعة فضفاضة من الاتهامات دون أدنى مراعاة لمسؤوليتهم الجنائية الفردية من عدمها.

الاسماء: طارق لوباني وجون غريسون
الجنس: كلاهما من الذكور

التحرك العاجل رقم 13/248، رقم الوثيقة: MDE 12/053/2013، والصادر بتاريخ 13 سبتمبر/ أيلول 2013.